

الفهرس

5	مقدّمة
11	المبحث الأول: مُميّزات القانون المدني
11	الفقرة الأولى: القانون المدني هو جزء من القانون الوضعي
11	أ- الأحكام المدنية هي قواعد قانونية
18	ب - خصائص أحكام القانون المدني
18	أوّلا : المكانة الخاصّة للقانون المدني
20	ثانيا - التقنيات الدقيقة للقانون المدني
22	1- مبدأ الحرّية :
26	2- مبدأ حسن النية والأمانة :
28	3- مبدأ المسؤوليّة :
41	الفقرة الثانية: القانون المدني هو مدني المضمون
42	أ - القواعد المنظّمة للحقوق الشخصية
43	ب - القواعد المنظّمة للحقوق العينية
44	ج - القواعد المنظّمة للحالة الشخصية
45	المبحث الثاني: تطوّر القانون المدني التونسي
46	الفقرة الأولى: النشأة وهيمنة القانون الرّوماني

- الفقرة الثانية: الاعتماد الكلي للفقه الإسلامي 49
- الفقرة الثالثة: نشأة القانون المدني الحديث 53
- أ - المعطيات التاريخية 54
- ب - المميّزات التاريخية للقانون المدني التونسي 60

الجزء الأوّل

النظرية العامّة للقانون المدني

الفصل الأوّل:

مصادر القاعدة القانونيّة

- المبحث الأوّل: المصدر الأساسي : التشريع 77
- الفقرة الأولى: أنواع النصوص القانونية 78
- أ - القانون العادي أهمّ مصدر للقانون المدني 84
- ب - دور النصوص الأخرى 85
- الفقرة الثانية: نشأة النصوص القانونية ونفاذها 90
- أ - مسألة مراقبة دستورية النص القانوني 91
- ب - شروط نفاذ النصوص القانونية 98
- ج - تنازع القوانين المدنية في الزمان 106
- د - آثار نفاذ النصوص القانونية 112
- أوّلا قرينة العلم بالقانون: 113

- الفقرة الثالثة: النسخ 118
- أ - صيغ النسخ 119
- ب - إشكالية النصّ القانوني المهجور 123
- المبحث الثاني: المصدر الثانوي : العرف 124
- الفقرة الأولى: مقومات العرف 126
- أ - أركان العرف 126
- (1) الركن المادي للعرف : الاعتياد بسلوك معيّن 127
- (2) الركن المعنوي للعرف : الاعتقاد بالإلزامية : 127
- ب - شروط اعتماد العرف 128
- (1) مواصفات العرف : 128
- العمومية (عامًا وغالبًا) : 128
- المطابقة مع النظام العام والأخلاق الحميدة : 129
- (2) إثبات العرف : 129
- الفقرة الثانية: القوّة الإلزامية للعرف 130
- أ - جواز العرف المتمّم للتشريع 131
- (1) التفويض الصريح 131
- في مجلّة الالتزامات والعقود 131
- * الأحكام العامّة 132
- * الأحكام الخاصّة 132
- في مجلّة الأحوال الشخصية 133

- في مجلّة الحقوق العينية 134
- (2) التفويض الضمني : 134
- ب - عدم جواز العرف المخالف للتشريع 135
- المبحث الثالث: فقّه القضاء 135
- الفقرة الأولى: التنظيم القضائي المدني 136
- أ - محاكم الأصل 142
- (1) محاكم الدرجة الأولى : 144
- أولاً - المحكمة الابتدائية محكمة ذات اختصاص حكومي عامّ 146
- ثانياً: المحاكم المدنية المحدودة الاختصاص 147
- * قاضي الناحية : 147
- * دائرة الشغل : 149
- * المحكمة العقارية : 149
- (2) محاكم الدرجة الثانية : 151
- ب - محكمة التعقيب 153
- أولاً: دور الدائرة المتعهّدة بدءاً : 154
- ثانياً: مآل النزاع بعد التعقيب الثاني : 161
- ثالثاً: استنتاجات : 164
- الفقرة الثانية: طبيعة فقّه القضاء 167
- أ- أدلّة الرأي القائل بأنّ فقّه القضاء مصدر للقانون المدني 168
- ب- أدلّة الرأي القائل بأنّ فقّه القضاء لا يمكن أن يكون مصدراً للقانون المدني 170

الفصل الثاني:

تأويل القاعدة القانونية

- المبحث الأول: مدارس التأويل 180
- الفقرة الأولى: مدرسة الشرح على المتون 181
- أ- كمال التشريع 182
- ب منهجية التأويل المعتمد 183
- 1) صورة غموض النصّ : 183
- 2) صورة غياب النصّ : 184
- الفقرة الثانية: مدرسة البحث العلمي الحرّ 186
- المبحث الثاني: تأثير مدارس التأويل على القانون المدني التونسيّ 188
- الفقرة الأولى: خيارات المشرّع 190
- أ- تأويل غموض النصّ : 190
- ب- تأويل غياب النصّ 192
- 1) الحلّ المعتمد في الفصل 535 من مجلة الالتزامات والعقود : 192
- 2) مفهوم عبارة القواعد العامة للقانون : 193
- الفقرة الثانية: التطبيق القضائي 208
- أ- نزعة التقيد بالنصّ لم تمنع التباين : 208
- ب- اعتماد المصادر المادّية للتشريع 220
- 1- اعتماد الفقه الإسلامي كمصدر مادّي : 220
- 2- اعتماد المصادر المادّية الأخرى : 225
- 3- نزعة نحو المثالية والتردد المرجعي : 227

الجزء الثاني النظرية العامة للحق في القانون المدني

الفصل الأوّل:

أصحاب الحق ، الأشخاص

- المبحث الأوّل: الشخص الطبيعي 253
- الفقرة الأولى: مدّة الشخصية القانونية 255
- أ- بداية الشخصية 255
- 1) الحكم الأصلي : الميلاد يحدّد بداية الشخصية : 256
- 2) الأحكام الخاصة بتمتّع الجنين ببعض الحقوق : 258
- ب- نهاية الشخصية 266
- 1) الوفاة الطبيعية : 267
- 2) الوفاة الحكيمة : 272
- الفقرة الثانية: خصائص الشخصية القانونية 275
- أ- تحديد الشخصية 275
- 1) الجنسية : 275
- 2) الاسم واللقب : 278
- 2- 1 الأحكام العامة : 278
- 2- 2 الأحكام الخاصة ببعض الحالات : 288
- 3) المقرّر : 297
- ب- حقوق الذات البشرية 299

- 1) حماية الجسد : 299
- 2) حماية الحياة الخاصّة للأفراد : 307
- الفقرة الثالثة: الأهلية 317
- أ- أصحاب الأهلية المنعدمة 319
- 1) الصغير غير المميّز : 319
- 2) المجنون : 324
- الشروط الشكلية لدعوى الحجر 326
- الشروط الأصلية للحجر 328
- ب - أصحاب الأهلية المقيدة 330
- 1) القاصر المميّز : 330
- 2) ضعيف العقل : 339
- 3) السفيه : 342
- 4) المدّين المحكوم عليه بالتفليس : 343
- 5) المحكوم عليه بالسجن لمُدّة تتجاوز عشرة أعوام : 345
- المبحث الثاني: الشخص المعنوي 347
- الفقرة الأولى: الطبيعة القانونية للذات المعنوية 352
- أ - عرض النظريتين 353
- 1) نظرية الشخصية الافتراضية (Théorie de la fiction) 353
- 2) نظرية الشخصية الواقعية : (Théorie de la réalité) 354
- ب - موقف القانون التونسي 355

- الفقرة الثانية: الوضعية القانونية للذوات المعنوية 359
- أ- مدّة الشخصية القانونية 359
- (1) نشأة الشخصية : 359
- (2) انحلال الذات المعنوية وزوال شخصيتها : 362
- ب- خصائص الذات المعنوية 365
- (1) الذمة المالية : 365
- (2) الاسم والتسمية الاجتماعيان : 366
- (3) المقرّر : 368
- (4) الجنسية : 369
- (5) الأهلية : 371
- (6) هل للذات المعنوية الحق في حماية مكونات شخصيتها؟ 371

الفصل الثاني :

إثبات الحقّ

- المبحث الأوّل: عبء الإثبات 378
- الفقرة الأولى: المبدأ : تحمّل المدعي لعبء الإثبات 381
- أ- أساس القاعدة : 381
- ب- تطبيق القاعدة 383
- الفقرة الثانية: الاستثناء ، القرائن 394
- أ- القرائن القانونية القاطعة 397
- ب- القرائن القانونية غير القاطعة (أو البسيطة) 401

- المبحث الثاني: وسائل الإثبات 403
- الفقرة الأولى: إثبات التصرف (أو العمل) القانوني 410
- أ- المبدأ: اعتماد الوسائل الكاملة 414
- 1) الكتب: 416
- الحجّة الرسمية 416
- الحجّة غير الرّسمية: 424
- الكتابب الأخرى ونسخ الحجج: 436
- 2) الإقرار: 438
- أولاً - شروط الإقرار: 441
- ثانياً - تجزئة الإقرار: 442
- ثالثاً - آثار الإقرار الحكمي: 445
- 3) اليمين الحاسمة: 445
- 3-1 تعريف اليمين الحاسمة: 447
- 3-2 طبيعتها القانونية: 447
- 3-3 شروطها: 449
- 3-4 إجراءاتها: 456
- ب - الحالات الاستثنائية لتجاوز قاعدة الفصل 473 م.ا.ع. 458
- ج - اعتماد الشهادة 467
- أولاً: طبيعتها ونظام تلقيها: 467
- ثانياً: التجريح في الشاهد: 471

- 472.....الفقرة الثانية: إثبات الواقعة القانونية
- 473.....أ- مبدأ جواز اعتماد كافة الوسائل
- 476.....ب- الاستثناء : اشتراط الكتب الرسمي لإثبات بعض الوقائع القانونية
- 477.....الفهرس الهجائي
- 485.....الفهرس